



## الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف تمنح تصنيف المضارب لبنك البركة الجزائري

المنامة، 12 نوفمبر، 2018- منحت الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف (IIRA) تصنيفا لبنك البركة الجزائري على النطاق الدولي بدرجة A3 / BBB- للعملة الأجنبية ودرجة A2 / BBB للعملة المحلية وعلى النطاق المحلي بدرجة A+/A1 مع نظرة مستقبلية "مستقرة" لكلا التصنيفين الممنوحين.

ويُذكر أن بنك البركة الجزائري هو أحد المؤسسات البنكيتين العاملتين وفقاً لمبادئ التمويل التشاركي في الجزائر. ويعتبر البنك ثالث أكبر بنك ضمن القطاع المصرفي الخاص. ويدير البنك حالياً عملياته من خلال شبكة مكونة من 30 فرع موزعة في أنحاء 26 ولاية بالجزائر.

وقد أخذت التصنيفات الائتمانية بعين الاعتبار ملكية كل من مجموعة البركة المصرفية وبنك الفلاحة والتنمية الريفية الذين يمتلكان 55.9٪ و 44.1٪ من حصة البنك، على التوالي. مجموعة البركة المصرفية هي مجموعة مصرفية إسلامية بارزة مقرها مملكة البحرين، وتدير وحدات مصرفية تابعة في 16 دولة، منتشرة بشكل رئيسي في جميع أنحاء الشرق الأوسط وجنوب أفريقيا وتركيا وباكستان ولديها مكتب تمثيلي في الشرق الأقصى. أما بنك الفلاحة والتنمية الريفية فيعد مؤسسة مصرفية حكومية كبيرة الحجم في الجزائر، ويشارك بشكل رئيسي في تطوير قطاع الزراعة في البلاد وتعزيز التنمية الريفية. ومن الجدير بالذكر بأن كلتا المؤسسات حافظتا على ربحيتهما على مرّ السنين.

من ناحية أخرى، تعكس هذه التصنيفات استراتيجية البنك المحافظة في توزيع الأصول مع وجود احتياطي كبير من السيولة (خاصة لدى بنك الجزائر). علاوة على ذلك، فإن المخاوف على جودة الأصول ضئيلة جداً، نظراً لتدني مستوى التمويلات المتعثرة. وقد لاحظت الوكالة حدوث انخفاض مطرد في مؤشرات كفاية رأس المال في البنك، نظراً لنمو قاعدة الأصول بالإضافة إلى تدني الأرباح المبقاة. ونتيجة لذلك فإن البنك قد يحتاج لضخ رأس مال للحفاظ على استمرارية نموه كما في السابق حيث أنّ الرفع المالي للبنك يتجاوز نظيره في البنوك الأخرى فضلاً عن أنّ معدل توزيع الأرباح لم يشهد تغييراً ملحوظاً.

وقد حافظ البنك على ربحيته بشكل جيد مقارنة بأقرانه من البنوك التي تمتلك قاعدة نفقات أعلى، الأمر الذي يمكن أن يُعزى إلى حد كبير إلى حجم شبكة فروع البنك، التي هي أصغر من البنوك المقارنة من حيث الحجم في الدولة. وعلى الرغم من ذلك، فإن نسبة كبيرة من فائض سيولة المصرف يتم الاحتفاظ بها في شكل توظيفات غير مربحة بالبنك المركزي الجزائري نظراً لقلة مجالات الاستثمار التي تتوافق مع مبادئ التمويل التشاركي، مما يقلل من فرص ربحية البنك.

تمّ تقييم درجة المضارب لبنك البركة الجزائري في نطاق "66-70"، مما يعكس كفاية معايير المضارب في توضيح وحماية حقوق مختلف أصحاب المصلحة بشكل ملائم. ودرجة المضارب هي مجموع الدرجات الممنوحة لأقسامها الفرعية الثلاثة، وهي حوكمة الشركات، الحوكمة الشرعية وجودة إدارة الأصول، حيث يعكس المجموع دور إدارة المؤسسة كمضارب، وفاعلية ممارسات الحوكمة التي يعتمدها البنك وامتثالها لمبادئ الشريعة.

وقد انعكس التطور العام في إدارة حوكمة الشركات في الجزائر مؤخراً على إعادة الهيكلة التنظيمية بالبنك ودعم الموظفين، مما عزز أطر الحوكمة المؤسسية بشكل ملحوظ. كما أدى تحديث تقنية المعلومات المثبتة داخل البنك إلى تدعيم إدارة المخاطر ومهام الضبط والرقابة مع الحفاظ على الموارد البشرية المحدودة. ولا زال البنك محافظاً على قوة التزامه بمبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR). ولكن لوحظ وجود نقاط ضعف في الشفافية وإدارة المخاطر التشغيلية والحاجة إلى تعزيز الاستقلالية على مستوى مجلس الإدارة. وعلاوة على ذلك، فإن تخصيص مهام الرقابة الرئيسية مثل الحوكمة والترشيح والمزايا إلى لجان متخصصة تابعة لمجلس الإدارة سيُنظر إليه بصورة إيجابية.

ويتميز الهيكل التنظيمي الجديد للبنك باستقلال مهام التدقيق والامتثال الشرعي، التي تعتبر مسؤولة عن الامتثال لمبادئ الشريعة والقرارات الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية. ويتم دعم هذه المهمة من قبل مدققين شرعيين ذوي تأهيل عال، معتمدين من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI). ومع ذلك، يمكن زيادة تعزيز الرقابة عبر زيادة تواتر اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية.

لمزيد من المعلومات حول هذا التصنيف يرجى التواصل من خلال البريد الإلكتروني [iira@iirating.com](mailto:iira@iirating.com).

سبين سليم  
الرئيس التنفيذي